ماذا أعددنا للمعركة ؟

بقلم : الدكتور احمد السمان

لاشك في ان الدولة اليهودية تقوم اول ما تقوم على الاقتصاد اليهودي ، وهذه الدولة هي ذات هدف معين اعربت عنه كل وقت ، وجعلته شعاراً لبرلمانها ، هو التوسع من النيل الى الفرات ، وجعلت الوسيلة لبلوغ غايتها : القوة المسلحة ، ومن اجل ذلك عبأت امكانياتها وامكانيات الصهيونية العالمية لاقامة جهاز عسكري قادر على بلوغ غايتها . اما ظاهر وضعها الاقتصادي من ميزان تجاري عاجز ، وميزان مدفوعات يسدد بالديون وتضخم نقدي منقطع النظير ، فينبغي ان يلتمس تفسيره الحقيقي في التعبئة الموجهة لاغراض غير الاستقرار السياسي ، سياسة تبتغي الاستعداد للحرب ، وتعد الناس لها اعداداً كاملا ، ولولاها لما كان هناك خلل اقتصادي ، فماذا اعددنا لها نحن العرب ؟

ليرجع كل منا الى ميزانية بلده ، ولينظر اهي ميزانية ثأر وحرب ام ميزانية تواكل وسلم ، وليرجع كل منا الى ضميره ، هل اعد نفسه واهله لليوم الاسود؟ وليرجع كل منا الى سياسة بلاده الاقتصادية ، اهي سياسة اعداد لحرب ودفاع ام سياسة ترف وجباية؟ وليرجع كل منا الى سياسة بلده التربوية ، هل جندت الشبيبة للموت ، وحببت لها الاستشهاد واخذتها بالتقشف والاستعداد الخلقي والجسمي ؟

ما احسب سياستنا جميعاً تغيرت منذ وجدت اسرائيل او حسبت لهذه الدولة حساباً ، وانما اعلم المصير القاتم الذي ينتظر قدر الفخار ، حين يصطدم بقدر الحديد ، كما اعلم المصير الذي ينتظر اقتصاد الترف وحياة الترف ، حين يصطدم باقتصاد الحرب ، وحياة الحرب . الويل يومئذ للمغلوب !

ما الذي فعلنا حتى الآن ؟ ان قصارى ما فعلناه ، المقاطعة الاقتصادية لاسرائيل ، وعقدنا ميثاق الضمان الجماعي ، ولا شك ان المقاطعة سلاح قوي ، ولكنها ليست القاضي ، فقد حرمت الاقتصاد الصهيوني من الاسواق القريبة واضطرته للتصدير الى الاسواق البعيدة ، كما كلفته استيراد الاغذية والمواد الاولية من بلاد لا يصدر اليها شيئاً مما ارهق ميزانه الحسابي .

ثم انها كانت تدبيراً حمى الانتاج العربي من مزاحمة الاقتصاد الاسرائيلي ، الذي كان مستعداً لاغراق البلاد العربية مهما كلفه الامر من خسائر ، على ان المقاطعة وحدها لن تؤدي الى انهيار اسرائيل فيجب البحث عنه في نطاق آخر ، نطاق النضال العربي .

واما ميثاق الضمان الجماعي ، فقد لمس مكان الداء فقرن بين الدفاع المشترك وبين التعاون الاقتصادي ، ولكنه حين وزع مسؤوليات الاستعداد الدفاعي نص على ان تعمل كل دولة عربية على تهيئة مواردها الدفاعية حسب حاجاتها الخاصة والعامة ، ففتح بذلك ثغرة في الجهاز الدفاعي اذ قد لا تتناسب حاجات البلد الدفاعية ومسؤولياته وقدرته على الانفاق .

على انه لم يفت الاوان ليقظة تنظيم العرب في سياساتهم الاقتصادية والداخلية والخارجية ، وفي رأيي ان لا سبيل للظفر في معركة الثأر الا اذا وضعت السياسة الاقتصادية التي تهيء ليوم الثأر ، وهذه السياسة تبنى ، خارجاً ، على توحيد الاقتصاد العربي وحشد امكانياته البشرية والمادية ، على اساس التعاون الدفاعي ، وتبنى داخلياً على تجربة يقوم العدو بمثلها وهو يدافع عن باطله ، هي الايمان بأن الحرب في ايامنا ليست حرب جيوش فحسب بل هي حرب الشعوب بكامل طاقتها وحياتها العامة ، وان الفاصل فيها هو الشعب بمجموعه ومعنوياته العالية : وما دام هذا النضال نضال حياة او موت فيجب علينا ان نجند كافة مواردنا في سبيله .

وليس بدعاً ان اربط بين الوحدة الاقتصادية وبين التعاون العسكري ، فهما شرطان متلازمان ، ولا معنى لاحدهما ان كان منفصلاً عن الاخر ، وقد كان مشروع مارشال مقدمة لعقد اتفاقات البنلوكس ، كما ان ميثاق الاطلسي لا يمكن ان تفصل فيه الناحية الاقتصادية عن الناحية السياسية .

بمثل هذه السياسة الجريئة ، المتقشفة ، المبنية على وحدة واقعية للعرب ، وعلى تجاوب مع ضمائرهم ، وعلى تحقيق ذاتيتهم ، يستطيع العرب جميعاً ان يقضوا على رأس الجسر الذي نصبه الاستعمار في بلادنا ليقضي على حرياتنا ، وان يضعوا نظاماً اقتصادياً يشيع فيهم الخير وحب الخير ، ويشعر كل مواطن فيه انه جزء من الكيان ، وشريك في التراث القومي .

احمد السمان